http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1394) السنة السادسة -الاحد (21) كانون الاول 2008

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

في إشكالية التداخل بين مفهومي الدولة والحكومة

صباح جاسم

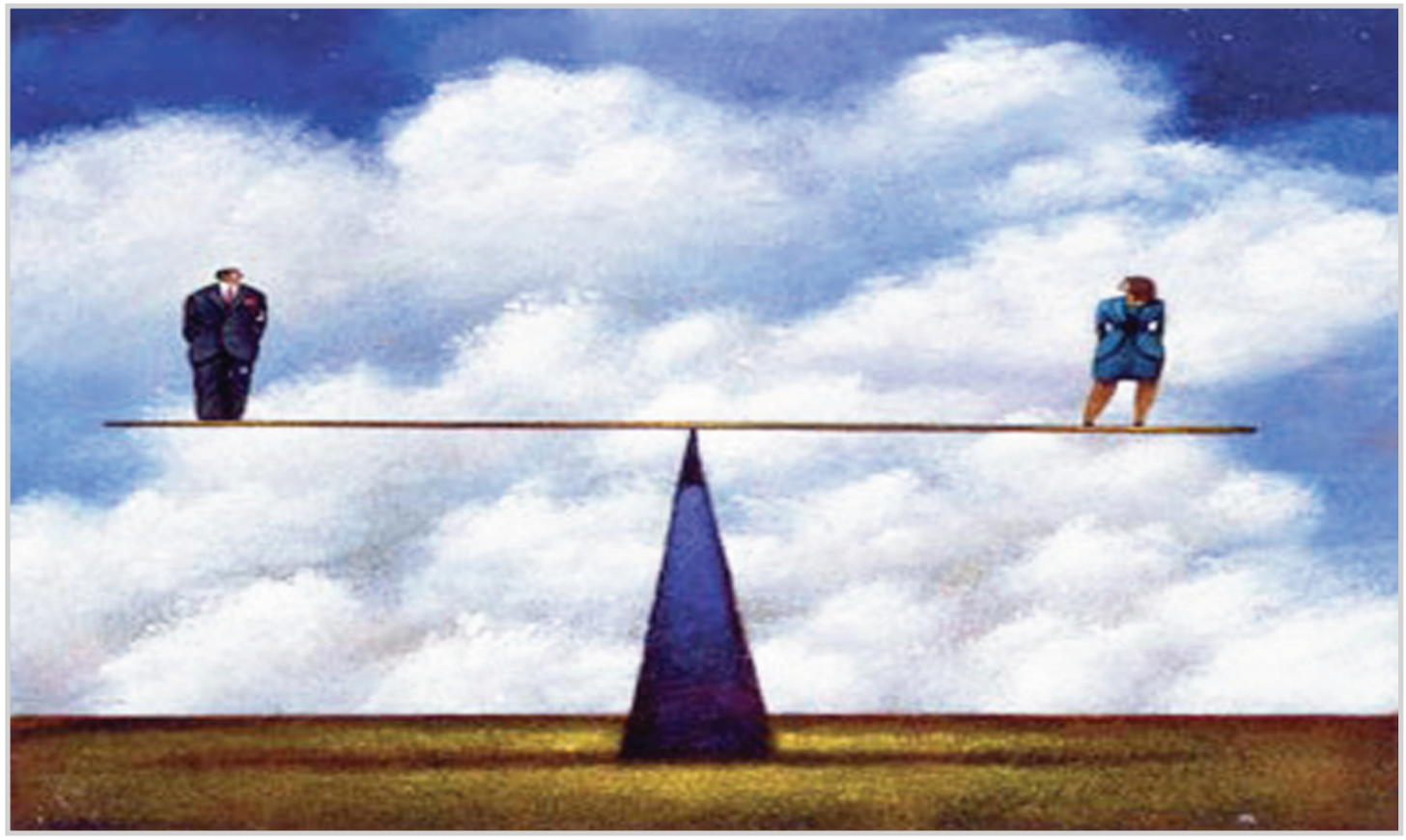

على هذا الأساس كانت ذهنية المواطن- في حالات تغيير الحكم المُشار اليها وما تخللها من إنفلات وفراغ أمني وإداري- قد تشكلت من محورين يتباعدان عن بعضهما، الاول: ان المواطن كان يصبُّ جام غضبه المكبوت إبـان دكتـاتـوريـة الحـكـومـة المنتهية على مؤسسات الدولة وعلى الممتلكات العامة منها والخاصة، متصوراً ان ذلك العمل يعيد اليه الشعور بالحرية الشخصية والقدرة على الإتيان بأي عمل يبتغيه، ويرافق تلك الأعمال بالطبع حصوله على مبتغاه المادي او العيني الذي يشعر انه محروم منه، محاولاً إقناع نفسه على ان ما حصل عليه هو جزء من استحقاقاته المصادَرة كما كان يردد اغلبية الذين قاموا بأعمال السلب والنهب (الحواسم) في فترة الفراغ الامني التي واكَبَتْ العام الاول من سقوط النظام السابق في العراق سنة ٢٠٠٣. مُطلقين صيحات(هذه حصتي من النفط).

اما الاتجاه الثاني فقد تمثل في ازدياد سلبية المواطن تجاه مسؤولياته الوطنية، وهذه السلبية قسّمت المجتمع الى قسمين احدهما، المواطن العادي، الذي غالبا ما انقاد وراء الاتجاهات والايديولوجيات الجديدة التي تخلّفها التغيرات الحكومية محاولاً ايجاد مكان أفضل في الفوضى المواكبة للتغيير، والآخر هو المثقّف الذي كان ولايزال ينأى بنفسه عن السياسة وعلاقات المجتمع متخذاً من ذريعة القمع الفكري المتواصل وجهل المجتمع وتجاهل وتهميش السلطة له حجة في ذلك.

من جهة اخرى فإن المؤسسة الدينية، التي غالبا ما كانت تمارس دورها الإرشادي والتثقيفي خلال الحقبات الماضية من خلف الكواليس لأسباب القمع والتسلط الحكومي، قد كانت مغيّبة بسبب محاصرة النظام السابق لها في مسألة تثبيت مفهوم «الدولة» بمعنى الوطن، في ضمير المواطن، وفصلْ هذا المفهوم عن رديفه «الحكومة»، الذي قامت بمَزجِه إيديولوجيات التسلط الحكومي، مع الوَطن، حتى اختزلتهُ في شخص واحد(الحاكم) ومن ثم جعلت هذا الشخص مجسداً للوطن وبنفس درجة اهميته، بل كانتَ عقوبة التعدّي على الوطن بمعنى الممتلكات العامة ومقدرات الدولة والمواطنين، اقل من عقوبة التعدي على الحاكم.

وبرغم ان المؤسسة الدينية قد حذّرَت مراراً وتكراراً من المساس بمقدرات الدولة وما تحتويه من الممتلكات والمؤسسات، في فترات الفراغ الأمني ما بين سقوط حكومة وولادة أخرى، إلا ان تداخل الأجندات المختلفة التي كانت تنشط في تلك الفترات قد أفرغَ تلك التحذيرات من محتواها، حتى تداخلتْ أهداف مَن يأتي من الخارج، بقصد التخريب والفوضى، ليسرق وينهب ويخرّب ويؤسس لأوضاع دخيلة، مع بعض أبناء الوطن الساخطين على التسلط، مستغلّين ضعف الحكومة او انهيارها لإثبات وجودَهم من خلال ممارسات التعدّي والاعتداء على مقدرات الدولة ومفاصلها.

الخلاصة

قامت الأنظمة التسلطية التي حكمت العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة فيه بداية القرن الماضي وحتى سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ بإذابة مصطلح الدولة في بوتقة الحكومة، حتى أصبحتا بنظر المواطن وجهين لعملة واحدة، من ثم عملت تلك الأنظمة على شخصنة الدولة وسوقها باتجاه الحاكم، الذي اصبح نتيجة المركزية المفرطة، هو الدولة.. وعلى هذا الاساس فإن من أسباب ظمور الوطنية ومنها مسؤولية حماية الدولة، في ضمير المواطن هي السياسات الشمولية للأنظمة المتعاقبة.

ولكن، لا يمكن رمي تبعات ما يصيب الدولة من خراب في البنى التحتية والممتلكات والمؤسسات، في أثناء فترات الفراغ، على عاتق الحكومات السابقة او الآنية فقط من دون ان نُحمِّل المجتمع جزءاً كبيراً منها على اعتبار ان مسألة حفظ الدولة هي مسؤولية جماعية قبل ان تكون من واجب الحكومة، لاعتبارات عديدة منها:

١- ان الموارد البشرية للدولة هي اكبر بكثير من تشكيلات الحكومة الأمنية وإن كانت قدرات الاخيرة اكبر من الاولى، لذا فإنه في حالة انهيار الحكومة ومعها مؤسساتها العسكرية يبقى الشعب وحده بطبيعة الحال هو من يحكم نفسه بنفسه، وهنا يظهر مدى الثقافات المجتمعية، فإن كانت المجتمعات تحترم وجودها في حضن الدولة بمعنى الوطن، فإنها ستكون حريصة على كل ما تعنيه الدولة من تفاصيل، والعكس بالعكس.

٢- ان وجود مؤسسات دينية وأنظمة قبليّة منذ مئات السنين في مجتمعاتنا، من المفترض ان يعمل باتجاه الحرص الشديد على الدولة وما تحتويه من بُنى تحتية وثروات، لأن هذه المؤسسات الدينية والقبليّة تظل متماسكة في أحلك الظروف وغالبا ما يدين لها بالولاء كل المنظوين تحتها.

من هنا تبرز اهمية التعاون والشعور المتبادَل بالمسؤولية والحرص بين (الحكومة والمجتمع) من اجل خلق دولة معافاة من جانب. ومن اجل تحديد واجبات وصلاحيات وحدود ومسؤوليات كل منهما تجاه الآخر من جانب ثان.

فكما ان من واجب الحكومة الأهم هو خلق مجتمع جماعي المسؤولية متماسك لا يفرّط بالدولة، خاصة اذا كانت مؤسساتها آتية بطريقة شرعية مصدرها الانتخابات الحرة النزيهة الكاملة غير المنقوصة، فإن المجتمع مدعو ايضاً بصورة اكبر للإلتزام بـ (أبجديات الاخلاق والتعايش السلمي) القائم على اساس احترام الاخرين وممتلكاتهم وإن كانت بإسم الدولة، وهذا لن يتم إلا اذا توفرت ارضية تفاهم مشتركة بين الطرفين تعتمد على أسس معيّنة تتسم بالعدالة والوضوح والحرص على الاخر، ومن هذه الأسس:

١- تنشيط دور المؤسسة الدينية التربوي الى المستوى الذي يشعر به المواطن بأنه يرتبط ارتباطا روحياً وثيقاً بالمفاهيم التي تطرحها هذه المؤسسة الحيوية ومنها مفاهيم الحرص على الوطن والمواطَنة، لأنه بحلول الروح الوطنية لن يبقى مكاناً للارواح الشريرة ان كانت من الداخل او الخارج.

وكذا تطوير مفاهيم الوطنية الحقّة لدى الأوساط القبلية ونقلها من مبدأ الفائدة المجرَّدة من الشعور بالمسؤولية الى واجب يسعى اليه كل فرد في القبيلة او العشيرة.

٢- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني ودفعها الى الواجهة الامامية من ناحية الحضور والمشاركة، بصفة مراقب او متابع او...، في كافة فعاليات ومؤتمرات ومقررات وخطط الحكومات المركزية والمحلية على السواء بإعتبارها مراكز فكر وعقولاً منتجة للأفكار التي يمكن ان تاخذ على عاتقها مسؤولية نشر الوعي الثقافي والحقوقي والانساني ومهام بناء الوطن..، ولا بأس هنا إن تلمَّسنا طريق التخصص ايضا، اي ان تكون هناك ارتباطات عمل مباشرة، فيما بين الوزارات والمنظمات المجتمعية ذات العلاقة، وبهذه الطريقة تضمن مؤسسات الدولة انتشار نشاطاتها الى اقصى حد ممكن بينما ياخذ المجتمع المدني المساحة التي يستطيع ان يتحرك بها بكامل حيويته ويؤدي رسالته على الوجه المطلوب..

كان للأحداث التي تشكلت فيها الدولة العراقية الحديثة بدءاً من المملكة الفيصلية في عام ١٩٢١ برئاسة عبد الرحمن النقيب، ومرورا بتأسيس الجمهورية الاولى على يد عبد الكريم قاسم من خلال ثورة راحت فيها العائلة الملكية ضحية في الأحداث التي رافقتها، ومتابَعةً بالإنقلاب الذي تأسست عن طريقه الجمهورية الثانية بواسطة البعث، وانتهاءً بسقوط النظام السابق في العراق عام ٢٠٠٣، كان لدورة العنف المتجددة تلك آثارٌ سلبية كبيرة على المجتمع وخلقت هذه الآثار فيما بعد أمراضاً مجتمعية جعلت من مفهوم الوطنية مبدءاً يتصدّع في ذهن المواطن شيئاً فشيئاً، فتولّدت قناعات خاطئة لديه قادتهُ الى أن يعتقد جازماً في ان الدولة هي الحكومة والحكومة هي الدولة.

هل انتهت الحرب الدولية على الإرهاب؟

تميم حسين الحاج محمد التميمي

برزت في الآونة الأخيرة حالة جديدة من التهديد للأمن الدولي اخذ طابعا جديدا إلا وهو القرصنة الدولية، فالعمليات المتواصلة للقراصنة دون أي رادع دليل واضح على إن هناك شيئاً في الخفاء غير ظاهر للعيان وان القضية اكبر من مجرد مجموعة من القراصنة هدفهم الأساسي الحصول على المال.

إن العالم قد يكون مقبلاً على حرب دولية جديدة لكن ليس على الإرهاب وإنما لمكافحة القرصنة الدولية التي أضحت تشكل تهديدا لشريان الحياة عند الدول إلا وهو إمدادات الطاقة هذا إضافة إلى الإمدادات الأخرى. وعندما نقول إن التهديد كبير فهو فعلا كبير وبكل المقاييس، فإمدادات الطاقة والغذاء والمواد الصناعية والعسكرية كلها قد تصبح عرضة مستقبلا للتهديد وبالتالي فالتهديد يشمل الأمن العسكري والاقتصادي والغذائي والإنساني للدول.

إن تصاعد عمليات القرصنة الدولية في هذه المرحلة مرتبط بمجموعة قضايا تؤكد وفي نواح عديدة منها إمكانية إن تتحول قضية مكافحة القرصنة إلى قضية دولية تتطلب تدخلاً ووجوداً دولياً في منطقة القرن الإفريقي بالكامل، وهو ما يعني إن العالم قد يكون مقبلاً على حرب دولية على القرصنة قد تقودها الولايات المتحدة بمفردها أو مع حلفائها.

القضية الأولى: قد يكون العنصر الأساسي في تغييرهدف الحرب من مكافحة الإرهاب إلى مكافحة القرصنة هو تراجع نفوذ تيار المحافظين الجدد لاسيما بعد الخسارة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية وفوز الحزب الديمقراطي ومرشحه باراك اوباما بالرئاسة الأمريكية وبالتالي سيكون الرئيس الأمريكي واستنادا إلى القاعدة السائدة في الحياة السياسية الأمريكية إن على كل رئيس إن يقدم بشيء جديد على صعيد السياسة الخارجية والعلاقات الدولية يثبت وجوده وقوته داخليا وخارجيا.

القضية الثانية: رغبة الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة بإعادة العمل بمشروع قديم يقوم على تحويل الممر المائي لقناة السويس إلى ممر دولي لا يخضع للسلطات المصرية فقط وهذا يمكن أن يكون عاملا مهما لاسيما مع تصاعد حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر والخشية الأمريكية من وصول تيارات تختلف عقائديا وإيديولوجيا معها هذا إضافة إلى إن المشروع كان قائما منذ عام ١٩٥٦ بعد إن قامت مصر بتأميم قناة السويس وبالتالي إن تصاعد عمليات القرصنة سوف يسهم في الحد من عمليات النقل البحري عبر قناة السويس وهو ما سيكلف مصر خسارة باهظة لاسيما وان الأموال التي تستحصلها مصر من القناة تعد من الموارد الرئيسة للناتج القومي الإجمالي المصري وبالتالي قد تكون مصر مجبرة مستقبلا على القبول بالإدارة الدولية للقناة.

القضية الثالثة:على الرغم من صدور قرار دولي من المنظمة الدولية وعبر مجلس الأمن وبالإجماع يؤكد تهديد عمليات القرصنة على الأمن الدولي بالكامل ويطالب بالتحرك لمواجهته، إلا إن الولايات المتحدة وأساطيلها المنتشرة في بحر العرب والمحيط الهندي والبحر المتوسط (الأسطول الخامس والسادس) ترفض التحرك لمواجهة عمليات القرصنة على الرغم من إن الولايات المتحدة قد اتفقت سابقا مع الحكومة الصومالية عام ٢٠٠٧ على ملاحقة وتعقب القراصنة في سواحل الصومال كما إن حلف شمال الأطلسي كان قد تحفظ بالكامل على الرد على هذه العمليات.

القضية الأخيرة: إن هناك ترابطاً بين تصاعد قضية القرصنة الدولية وقيام الولايات المتحدة بإنشاء قيادتها في إفريقيا عام ٢٠٠٧ (افريكوم) والتي لم يتم اختيار الدولة المضيفة لها إلى ألان على الرغم من ترشيح العديد من الدول ككينيا والمغرب ونيجيريا وأثيوبيا، فالقيادة وعملياتها لاتزال تدار من قبل (القيادة الأمريكية في أوروبا- عمليات ألمانيا).

الجديد هنا إن الإحداث تتصاعد بوتائر عالية والقراصنة مستمرون في عملياتهم إلى اليوم كما إن الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة لاترغب في الرد و التحرك في هذه المرحلة علما إن أساطيل وناقلات وسفن الدول الكبرى لم تتأثر نهائيا ولم تتعرض لعمليات قرصنة.

يبدو أن العالم سيعيش من جديد لحظة إجماع دولي على غرار الإجماع الذي حدث بعد إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ يطالب الدول الكبرى في مجلس الأمن للنهوض بمسؤولياتها لحماية الأمن الدولي لكن ليس من تهديد الإرهاب الدولي وإنما القرصنة الدولية وهو ما يعني إننا قد نكون مقبلين على حرب دولية جديدة لمكافحة القرصنة الدولية قد تنقل الصراع والنفوذ العالمي من الشرق الأوسط إلى إفريقيا مستقبلا.

غياب الفلسفة وتشتت الخطط

د. نهى الدرويش

القاعدة المنطقية القائلة بـ «ضرورة تحقق المهم ،فالاهم ، ثم الاكثر اهمية» استنبطت من خلال ملاحظة السلوك الانساني المنظم والهادف سواء كان سلوكا عفويا ام مقصودا ، فمن ابسط نشاطات الانسان الى لاي فرد او منظومة ادارية الى الخطط السنوية ، جميعها تخضع لهذه القاعدة التنظيمية حتى وان كان هناك اختلاف في تفسير»الاهمية» اي كانت ، سواء فسرت من حيث الحاجة ام من حيث الدافع ام من حيث الضرورة ام من حيث الهدف ام من حيث الجدوى والفائدة ...الخ.

وطبقا لهذه القاعدة صنفت الحاجات كهرم يبدأ بقاعدة عريضة تضم الحاجات الاساسية التي تمس حياة الانسان (لبقاء نوعه) مثل الحاجة الى الطعام والماء والنوم ... الخ وهي الحاجات الاكثر اهمية ، تليها الحاجة الى الامان (لحفظ نوعه) مثل الحاجة الى المأوى او المسكن والحاجة الى الامن الاجتماعي .... الخ ثم تتصاعد الحاجات في الهرم الى الحاجة الى تحقيق الذات (مثل الحاجة الى العمل والانتاج والانجاز) ثم الحاجة الى احترام الذات (مثل الحاجة الى الشعور بجدوى الحياة وفاعلية الانسان والمعنى من وجوده) لينتهي الهرم براس الحاجات وهي الحاجات الجمالية (مثل الحاجة الى تذوق الجمال والفن والادب) .

وطبقا لهذا التصنيف فان الانسان تظهر لديه اكثر الحاجات اهمية من قاعدة الهرم (الحاجات الاساسية) فاذا ما اشبعت هذه الحاجات ظهرت الحاجات التي تليها وهكذا ... بحيث لا يصل الى قمة الهرم (الحاجات الجمالية) الا من اشبعت لديه جميع الحاجات السابقة لها في طبقات الهرم .

لقد احدثت هذه النظرية (نظرية ماسلو للحاجات) ثورة في الفكر الراسمالي ، اذ على الدولة ان توفر الحاجات الاساسية والحاجة الى الامان لكل افراد المجتمع بدل التنافس على لقمة العيش والمأوى ، واعتبرت التنافس الفردي يبدأ من الحاجة الى تحقيق الذات وتوكيدها بوصف الانسان كائن متمدن يتنافس في العمل والانجاز اما التنافس على الطعام والمأوى فهو من خصائص عالم الحيوان فما دون في سلم الارتقاء النوعي.

وطبقا لهذه النظرية فان العمل بموجب البطاقة التموينية لابد ان يشبع ويؤمن حاجات الفرد الاساسية من الطعام كما ونوعا وليس جزءا منها ، وراتب الضمان الاجتماعي لابد ان يؤمن لقمة العيش والمأوى في حدودها المتوسطة كما ونوعا ، كذلك فان دور الدولة لرعاية الاطفال فاقدي الرعاية الاسرية من الايتام او المشردين او ضحايا العنف ودور المعوقين والعاجزين ودور المسنين لابد ان تؤمن المأوى والطعام لهذه الشرائح ، فضلا عن تحقيق الامن الاجتماعي والرعاية الصحية والضمان الصحي كل ذلك يقع في صميم مسؤوليات الدولة.

هذه الحاجات لابد ان يؤمنها لافراد المجتمع كل نظام سياسي – اقتصادي سواء كان راسماليا او ليبراليا او اشتراكيا او دكتاتوريا او ديمقراطيا ذلك لان اقل ما يمكن ان تقدمه الحكومة للشعب هو ضمان اشباع هذه الحاجات لحفظ بقاء هذا الشعب على مدى الحياة بوصف العنصر الاساسي في بنية اي دولة اذ لا يمكن ان تقام دولة دون وجود شعب ، واضافت الفلسفة الديمقراطية على ذلك بان الشعب هو مصدر السلطات وان العقد الاجتماعي الضمني المبرم بين الناخب والمرشح ويحتم على المرشح السياسي ان يستعرض في برنامجه الساسي والاقتصادي والاجتماعي ما يمكن ان يقدمه للشعب من ضمانات لتأمين جميع الحاجات وبخاصة الحاجات الاساسية والحاجة الى الامان.

وطبقا لهذا فان برنامج المرشح السياسي لا يكون برنامجا بلاغيا بل برنامجا علميا ذو اهداف واضحة ومحددة وقابلة للتحقق والقياس والتقييم كما انه لابد ان يتضمن اليات العمل بشكل صريح وشفاف وواضح وواقعي مثلا : عندما يذكر المرشح السياسي في برنامجه انه سيؤمن راتب ضمان اجتماعي للعاطلين عن العمل ، لابد ان يعرف العاطل عن العمل برايه ثم يذكر عدد العاطلين عن العمل في المجتمع ومقدار ذلك الراتب ويأخذ كل ذالك بنظر الاعتبار في الموازنة المالية للدولة ، فاذا اخفق المرشح عند فوزه في الانتخابات في تحقيق ما ورد من وعود في برنامجه ولم يوضح بشفافية وامام وسائل الاعلام الاسباب الموضوعية لاخفاقه او تلكؤه امكن للشعب سحب الثقة منه واقالته (ذلك ان سحب الثقة منه يعني انه غير مؤهل لنيل ثقة الشعب فيما وعدهم بوصفهم الطرف المتعاقد).

وعلى الرغم من فاعلية نظرية الحاجات هذه وتطبيقاتها العملية فقد وجهت اليها انتقادات كثيرة منها : ان هناك الكثير من الافراد يصلون الى تحقيق الحاجات الجمالية في قمة الهرم برغم ان حاجاتهم الاساسية غير مشبعة فكم من فيلسوف وكم من فنان واديب هم شبه جياع وشبه مشردين، لذا تم اعتبار هذه الشريحة مستثناة من التدرج الحتمي في اشباع الحاجات الهرمية واطلق على عملية ارتقائهم المباشرة نحو قمة الهرم «بالتسامي»والزمت الفلسفة الديمقراطية على الدولة رعايتهم (العباقرة والموهوبين والادباء والفنانين) وبما ان اي دولة وبسبب الموازنة المالية غير المستقرة لها عبر السنين ربما قد تعجز او تتلكأ في تامين متطلبات الحاجات الاساسية والحاجة للامان لكل افراد المجتمع بلا استثناء لذا تم ابتكار المؤسسات المدنية (الدينية والاجتماعية والخيرية) لتقديم الدعم والاسناد الى الشرائح الاكثر حاجة والاهمية في المجتمع ، اذ يقع على عاتق الاغنياء – مقابل الاعفاء الضريبي التصاعدي – بناء وادارة دور لرعاية الاطفال المشردين وفاقدي الرعاية الاسرية والمعوقين والمسنين وتأمين الطعام والمأوى والعلاج الطبي لهم وباشراف ومتابعة مستمرة من قبل جهات متخصصة ، كما تقوم بعض هذه المؤسسات بتقديم الدعم والتطوير وفرص العمل لشريحة الموهوبين والمبدعين ، لذا فان كل برنامج سياسي يقدمه المرشح لابد ان يتضمن مقدار دعمه لمؤسسات المجتمع المدني كما ونوعا.

ان فلسفة التتالي والتتابع التي استندت عليها نظرية الحاجات لماسلو وضعتها في صنف الفلسفات الواحدية ، ومع تنامي الوعي الحضاري لدى الانسان وظهور الفلسفات الانسانية جعلته يطالب بتأمين عدة حاجات في آن واحد وليس حاجة بعد الاخرى ، كما انه بدأ يفكر باشراك اخيه الانسان في المجتمع العالمي بضرورة واهمية تأمين حاجاته فانبثقت المنظمات الدولية للاغاثة والصحة والتعليم وامام اهمية المواقف والحاجات الثنائية والمتعددة وتشارك المجتمع مع الحكومة في تحقيق الاهداف العامة للدولة وتجسيد فلسفتها، صار من العسير ترتيب اهمية المواقف والحاجات على وفق المهم فالاهم فالاكثر اهمية ، فضلا عن تداخل هذه الاهميات وصعوبة تحقق واحدة منها قبل او بعد او بدون الاخرى في التخطيط الستراتيجي ، على سبيل المثال ان النهوض بالواقع الاقتصادي للفرد في اي مجتمع لا ياتي عن طرق الحلول الاقتصادية الصرفة ما لم يتزامن معه الوعي والتدبير الاقتصادي وتحسين ظروف الصحة العامة والاوضاع الاجتماعية المرتبطة بها ، لذا توصل العقل العلمي الى استنباط قاعدة ماسية جديدة طورت واكملت القاعدة السابقة وتتمثل هذه في فلسفة المتوازيات المصاحبة اي «اطلاق الاهميات جميعها بشكل متواز اذ من شأن الانطلاق الجمعي ان ينتج تأثيرات مصاحبة تزيد من فاعلية التأثير الايجابي نحو تحقق الاهداف المتوازية في الاهمية في اقل وقت واقصر زمن «.

وهكذا تم اعتماد هذه الفلسفة في النظرية الديمقراطية الانسانية الحديثة والتي بموجبها صارت تصاغ الخطط والستراتيجيات السياسية والاقتصادية بعيدة المدى ، بحيث يوضع هدف عام تتفرع منه اهداف ثانوية ويتم تحقيق كل هدف ثانوي من خلال ستراتيجية واحدة وتتضمن كل ستراتيجية برامج عدة وكل برنامج يتحقق من خلال خطط عامة وخطط فرعية تفصيلية توضع لها الاليات والادوات والموارد المالية المناسبة ليتم تحقيقها في اطار عملية تقويم شاملة ومستمرة واجمالية .

لذا لابد لكل وزارة من ستراتيجة وبرامج وخطط جميعها تخضع لاهداف محددة وواضحة وقابلة للقياس والتقويم ، يمكن بمجموعها ان تحقق الهدف الاساسي للستراتيجية الذي هو هدف ثانوي في ستراتيجية الدولة وبذلك يمكن ان تعمل ستراتيجيات الوزارات جميعها بشكل متواز دون غلبة اهمية واحدة على الاخرى مع حفظ الموازنة الواقعية والمنطقية بين الستراتيجيات عبر السنوات.

ان هذه الالية التي يعرفها المخططون جيدا ويجهلها او يتجاهلها المشرعون والمنفذون هي الضمانة الوحيدة التي تعطي للدولة هيبتها وصدقيتها امام شعبها وامام المجتمع الدولي، وهي الضمانة الوحيدة التي تلزم البرلمانات والحكومات – على تعاقبها – بالتزام اهداف الدولة العامة التي ترسم السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتعليمية والصحية لكي يبقى عمل البرلمان والحكومة عملا تطويريا وتفعيليا ولا ينحصر دوره بالبدء من نقطة الصفر في كل دورة انتخابية او في كل تشكيلة وزارية.

وكل هذا بالتالي يحتاج الى فلسفة دولة واضحة يصاغ بموجبها الدستور فلا تقع مواده وفقراته في الغموض والتناقض او فريسة للمحاصصة السياسية وهنا تكمن العلة.

فاين هي فلسفة دولة العراق الحديث وما هي النظرية الديمقراطية التي يعتمدها ؟ اين هي الاهداف العامة للدولة ؟ وكيف سيكون واقع مستقبل الفرد العراقي اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وتربويا ؟ هل هناك خطط ستراتيجية عشرية او خمسية في اقل تقدير ؟ هل تسير هذه الخطط بشكل متتال كما في اولوية تحقيق الامن ثم الاعمار ؟ ام بشكل متواز.

لا يبدو كما يظهر لنا الواقع ان هناك تبنياً حقيقياً لاي من هذين الاتجاهين فلا منطق علمي مثلا يحكم اهمية انشاء متنزهات ومسابح وملاعب ورصف ارصفة ذاتها مرات عدة قبل او بدون توافر مشاريع تربوية او صحية او خدمية او اقتصادية او زراعية !

هل يمكن القول ان العراق في طريقه لوضع فلسفة عشوائية ستكون القاعدة والركيزة التي تستند عليها خصوصية الدمقرطة التي يتبناها المنفذون بلا تخطيط؟ ارى ان هذه المشكلة تكمن في اربعة حلول متوازية الاهمية :

× الزام المرشحين بتقديم برامج سياسية واقعية وصادقة ودقيقة بحسب معايير موضوعة سلفا.

× حث اعضاء مجلس النواب في الدورة الانتخابية القادمة على عزل اجنداتهم الشخصية والحزبية والتوصل الى رسم سياسة الدولة وتحديد فلسفتها ووضع اهدافها بعيدة المدى.

× اجراء التعديلات الدستورية على وفق فلسفة الدولة وليس على وفق ترتيب الاهميات والحاجات والتوافقات الحزبية.

× اعتماد التكنوقراط في عملية التخطيط والتنفيذ والتقويم واعتمادهم على البحوث والدراسات والاحصائيات الدقيقية.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com